

Distr.: General  
10 February 2003  
Arabic  
Original: Spanish

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد الهناني ..... (عمان)

المحتويات

البند ١١٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/56/3، A/56/18 و Corr.1، A/56/48، A/56/71-E/2001/65، A/56/79، A/56/94، A/56/228، A/56/364، A/56/481، A/56/647، A/56/649، A/56/673؛ A/CONF.189/12)

١ - الرئيس: دعا اللجنة إلى أن تستأنف نظرها في البند ١١٧ من جدول الأعمال.

٢ - السيد جوكونيا (زمبابوي): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي ألقاه ممثل ملاوي باسم الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ورحب بالتقرير الصادر عن المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب المعقود في دربان (جنوب أفريقيا). وقال إن محاولات بعض المشتركين في المؤتمر إنكار النضال ضد العنصرية، أو نفي مشروعيتها، ليس إلا سبة في جبين الكرامة البشرية. وأعرب عن أمل شديد في أن يتم إنشاء آلية لمتابعة المؤتمر، ليس فقط لتصحيح أخطاء الماضي ولكن أيضا لإقامة عالم خال من العنصرية وما يتصل بها من تعصب.

٣ - وأضاف أن العنصرية والفصل العنصري هما عنصران أساسيان في الجدل الدائر بين الإلزام الأخلاقي والمصالح المادية، وسيطلب الأمر قدرا كبيرا من الشجاعة والقيادة والإرادة السياسية لكي يصحح المجتمع الدولي السياسات والممارسات القائمة على التحيز العنصري. وفي هذا الصدد فإن إدانة المؤتمر العالمي لتجارة الرقيق والرق واعترافه بضرورة تعويض ضحايا تلك الممارسة اللاإنسانية تُعد أمرا هاما.

٤ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن المجتمع الدولي قد ضاعف جهوده لمكافحة شرور العنصرية ومظاهرها، فقد

استمرت أصوات نشاز في الدفاع بعنف عن بقايا الاستعمار والامتيازات العنصرية وتشويه سمعة من يحاولون أن يحلوا الإلزام الأخلاقي محل المصالح المادية عن طريق إعادة تنظيم اقتصاد زمبابوي لصالح الجميع. فالتأييد الغربي لأقلية عنصرية يضر بقسوة بالسكان الأصليين لزمبابوي، ويسخر من قيم وأخلاقيات حقوق الإنسان. فالدعم الذي تلقاه ٥٠٠ ٤ مستوطن أبيض باسم المحافظة على ممتلكات مسروقة على حساب ١٣ مليون شخص يحط من قيمة أي التزام إزاء حقوق الإنسان والعدالة بل وسيادة القانون. وعلاوة على ذلك فإن هذا التأييد ليس إلا وصفا لتأجيج الصراع ولتهديد الاستقرار الوطني.

٥ - وأشار إلى أن المدافعين عن الامتيازات العنصرية قد أدانوا حكومة زمبابوي لقيامها ببدء برنامج إصلاح الأراضي الذي يُعد شرطا مسبقا للانتصاف من الظلم التاريخي في توزيع الأراضي. ويعتقد الذين يدافعون عن حقوق الأقلية أن أي محاولة تقوم بها حكومته لتصحيح ذلك الظلم تمثل انتهاكا لسيادة القانون، لكن بالنسبة لزمبابوي، فإن الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون قد أعيد تعريفها لكي تعني حماية امتيازات البيض. وتأمل حكومته في أن ترفض الحركة العالمية لمناهضة العنصرية هذه الرسالة غير المقبولة بشكل واضح. ولحسن الحظ أن بلدان المنطقة دون الإقليمية الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي حاربت معا لنيل السيادة ولمناهضة الاستعمار والفصل العنصري، قد رفضت أن تكون العوبة تستخدم لعزل زمبابوي أو لدعم الرأسمالية الفعلية المعادية.

٦ - وأوضح أن الغرض من برنامج إصلاح الأراضي في زمبابوي هو التوزيع المنصف للموارد الوطنية لضمان حصول جميع أبناء زمبابوي، القادرين على فلاحه الأراضي والراغبين في ذلك، على الفرصة للقيام بذلك بغض النظر عن

٩ - وأشار إلى أن الكرسي الرسولي قد تعاون مع وفود كثير من البلدان في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وييدي امتنانه على وجه الخصوص لحكومة جنوب أفريقيا لقيامها باستضافة المؤتمر. واتضح أثناء المؤتمر أن من الصعب للغاية التصدي لمشكلة تمثل جريمة ضد حق البشر الأساسي في التمتع بالكرامة. ولذلك فإن من المهم للغاية القيام على وجه الاستعجال بوضع برنامج عمل للتصدي لمسألة العنصرية. ويحث الكرسي الرسولي جميع الدول على أن تقوم بدون تأخير، بصفة فردية أو بالتعاون مع الدول الأخرى ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بوضع برنامج واضح لمكافحة العنصرية باستخدام العناصر الإيجابية الكثيرة للوثيقة الختامية للمؤتمر. ويجب أن يبدأ هذا البرنامج على مستوى التشريعات والممارسات الوطنية وينبغي أن يتناول بشكل خاص وضع اللاجئين والمهاجرين والسكان الأصليين وجماعات الأقلية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يقترن التشريع بالثقيف. ويجب أن يكون الثقيف بشأن التسامح العنصري مكونا عاديا في البرامج التعليمية على جميع المستويات. ويجب أن يبدأ غرس مفهوم قبول الآخرين أولا وقبل كل شيء في الأسرة، ويجب ألا تجتهد الوكالات الحكومية على الإطلاق مبررات لتطبيق سياسة تمييزية قائمة على التشكك ضد أبناء طائفة عرقية، ويجب على وسائط الإعلام الجماهيرية أن تتفادى هذه الممارسات. والكرسي الرسولي يشعر بقلق عميق إزاء مسألة العنصرية والتعصب الديني التي أشارت إليها وثائق المؤتمر العالمي. ويجب أن يكفل لأبناء الأقليات الدينية أو اللغوية أو العرقية الحق في ممارسة دينهم.

١٠ - ومضى قائلا إنه في عالم غالبا ما يستغل فيه الدين كوسيلة لتعميق الانقسامات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية القائمة، فإن من المشجع أن نلاحظ تزايد عدد

لوفهم أو عن أي فروق أخرى. وهذه عملية حتمية في منطقة الجنوب الأفريقي بأسرها على الرغم من التزعات الرجعية للمدافعين عن الفاشية التي تعود إلى عصر سابق.

٧ - السيد عثمان (الجزائر): قال إن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب قد أتاح فرصة لاستعراض التقدم المحرز في النضال ضد العنصرية ولدراسة التدابير التي تكفل احترام المعايير القائمة على أحسن ما يكون. فللمرة الأولى في التاريخ تم تناول مظالم العبودية والاستعمار. وعلاوة على ذلك، شكل المؤتمر العالمي خطوة هامة في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة. وفي المؤتمر، أيد وفده بزوغ إنسانية جديدة، دعائمها الكرم والتضامن والمساواة والعدالة وانعدام التعصب والآراء الرجعية، الأمر الذي سيجعل من الممكن التغلب على المصالح الذاتية الضيقة ويجعل ترابط جميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتقسيم وسلامتها واقعا ملموسا. ورغم أن العنصرية بشكلها التقليدي قد انحسرت بانتهاء الفصل العنصري، فتوجد حاليا أشكال للعنصرية، على نفس القدر من الخطورة، قائمة على القومية والثقافة والدين ومستوى التنمية مما يمثل تحديا عظيما تواجهه الأمم المتحدة والبشرية جمعاء في الألفية الثالثة.

٨ - رئيس الأساقفة مارتينو (المراقب الدائم للكرسي الرسولي): قال إنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن أسرة الأمم تحتاج إلى برنامج عمل متضافر للتصدي للعنصرية. ويجب استكشاف طرق جديدة لتعزيز التعايش والتفاعل المتجانسين بين الأفراد والشعوب من أجل خلق ثقافة يمكن أن نرى من خلالها في كل رجل وامرأة أخا وأختا نسير معهما على طريق التضامن والسلام، وفقا لما قاله البابا جون بول الثاني في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠١.

والتفاهم المتبادل وتعزيز واحترام التنوع الثقافي وحقوق الإنسان للجميع.

١٣ - ومضى قائلاً إن الدستور يمنع صراحة في بنغلاديش التمييز على أساس العرق أو الدين أو الطوائف الاجتماعية أو الجنس أو مكان الميلاد، ويكفل المساواة أمام القانون لجميع المواطنين، ويكفل اتباع إجراءات إيجابية لتعويض الجماعات الاجتماعية المستضعفة. وعلى النطاق الدولي، أيدت بنغلاديش النضال ضد العنصرية والتعصب، وهي طرف في جميع اتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية التي تسعى لتنفيذها على الرغم من جميع أوجه القصور. ووفقاً لموقفها المبني على المبادئ، ترفض بشكل جلي السياسات والممارسات التي تتبعها دولة الاحتلال في الشرق الأوسط التي تنتهك بوضوح القانون الدولي، وتعترف بحقوق الإنسان للجميع. وما فتئت بنغلاديش تقف إلى جانب ضحايا العنصرية وتلتزم باعتماد تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لمكافحة العنصرية وغيرها من هذه الممارسات البغيضة. وتحث جميع الدول على أن تظل راسخة في الجهود العالمية المبذولة للقضاء على ويلات العنصرية لكي يصبح من الممكن العيش في النهاية في عالم متحضر بالفعل.

١٤ - السيد أحمد (العراق): قال إن الكفاح ضد العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب هو أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة فضلاً عن القانون الإنساني الدولي. فقد اهتم المجتمع الدولي اهتماماً كبيراً بهذه المسألة. وبالرغم من صياغة العديد من الصكوك والاتفاقات وإصدار العديد من الإعلانات في هذا الخصوص، ما زالت هناك مشاكل عديدة دون حل يتعيّن معالجتها بجدية.

١٥ - وأضاف قائلاً إن أحداً لا يستطيع أن ينكر أن الممارسات والأفعال العنصرية بجميع أشكالها قد تكاثرت

المبادرات على المستويين المحلي والدولي على السواء لتعزيز الحوار بين الديانات؛ ويمكن أن يسهم هذا الحوار مساهمة قوية في مكافحة العنصرية. وإعلان دربان هو إعلان هام لأنه بتأكيد على تعزيز الكرامة الإنسانية يعترف بالدور الرئيسي الذي يؤديه الدين في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

١١ - السيد شودري (بنغلاديش): رحّب بحضور مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان للجلسة، وقال إن عمل المفوض السامي أهم من أي وقت مضى نظراً لضرورة ضمان متابعة المؤتمر العالمي. ويستحق لذلك المفوض السامي كل الدعم اللازم والموارد اللازمة. لقد اتضح في المؤتمر العالمي أن العنصرية والتمييز العنصري والتعصب تمثل مشاكل لا تزال تؤثر على جميع البلدان على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأسفرت عملية دربان المضنية عن وضع برنامج عمل حظي بدعم أغلبية الدول الأعضاء وإن كان صدور الوثيقة الختامية للمؤتمر قد تأخر مع الأسف. ويجب التغلب على الاختلافات في الآراء من أجل المضي قدماً إلى الأمام؛ ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به من أجل الوفاء بالالتزام المتعلق بمكافحة العنصرية الذي تم التعهد به في المؤتمر العالمي.

١٢ - وأشار إلى أن الجهود المبذولة في هذا الصدد يجب أن تركز على ما يلي: السلام والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛ واعتماد تدابير وطنية فعّالة ضد الكراهية والتعصب والتمييز من قبيل بناء المؤسسات وسن قوانين فعّالة وتعزيز ثقافة مناهضة العنصرية؛ والحيلولة دون هروب مرتكبي جرائم الكراهية من العقاب، عن طريق وسائل منها الرصد وتدريب الموظفين المسؤولين عن إدارة العدالة؛ وفي النهاية، تعاون دولي فعّال وواسع النطاق لإقامة نظام دولي يستند إلى الإدماج والعدالة والمساواة والإنصاف والكرامة الإنسانية

الدولي في المؤتمر العالمي. وأضاف قائلاً إن القارة الأفريقية هي، دون شك، أكبر ضحايا العنصرية والتمييز العنصري والتهجير والرق. فالشعوب الأفريقية عانت معاناة شديدة أثناء فترة الاستعمار وتحت الاحتلال الأجنبي إذ نُهبت مواردها في تلك الحقبة. ويجب على القوى الاستعمارية أن تقر بمسؤوليتها عن ذلك وتقدم التعويض والاعتذار. ويجب عليها أيضاً أن تدين ما ارتُكب في حق الشعوب الأصلية من جرائم فظيعة وظلم؛ فهي استُرقت وأُخضعت لأشكال أخرى من العبودية لمجرد كونها أفريقية.

١٧ - وتابع حديثه قائلاً إن وفده يتوق إلى بزوغ فجر جديد تسود فيه العدالة وتحقق فيه المساواة والاستقرار والسلام للجميع ويشهد زوال جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري والظلم. فقد آن الأوان لتحمل المسؤوليات الأدبية والإنسانية وإدانة الممارسات العنصرية التي لا تؤدي إلا إلى أعمال الإبادة الجماعية والمآسي الإنسانية، بما فيها فرض الحصار الاقتصادي والعمليات العسكرية. ودعا باسم وفده إلى وضع حد لهذه الممارسات.

١٨ - السيد سيف (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن السعي للقضاء على العنصرية، في الداخل والخارج، لا يشكّل لبلده واجبا فحسب، وإنما أيضا التزاما تاريخيا عميق الجذور في تجربته الوطنية. فعلى مدى معظم حقبة التاريخ، اعتُبر الصراع والغزو، اللذان حصلا أحيانا وجراء مفاهيم عنصرية، أمرا طبيعيا. والولايات المتحدة، التي قامت على مبادئ الحرية والمساواة، غير مستثناة من هذا السياق التاريخي الذي أساءت إساءة شديدة بشكل خاص إلى سكانها الأصليين والأفارقة الذين أُحضروا إلى البلد عبدا. ونتيجة للحرب الأهلية، ألغى الرق الذي يُعتبر أقبح مظاهر العنصرية، ولكن العنصرية نفسها لم تُزل. لذا، تكافح الولايات المتحدة بشكل متواصل لحماية حقوق الإنسان الأساسية والحريات الجوهرية لجميع مواطنيها، بغض النظر

أثناء العقد المنصرم، وبخاصة أفعال الإبادة الجماعية والتطهير العرقي، والعمليات العسكرية والتمييز ضد اللاجئين والعمال المهاجرين والسكان الأصليين، وأن أشكالا جديدة من السيطرة على موارد الشعوب واستغلالها اقتصاديا قد ظهرت، بما فيها فرض العولمة وانتشار استخدام الجزاءات الاقتصادية. علاوة على ذلك، ازدادت مفاهيم التفوق العرقي والثقافي والديني شيوعا مما يطرح أمام العالم تحديات صعبة كما يدل على ذلك بكل وضوح تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمآسي الإنسانية التي تصيب العديد من أجزاء العالم. وتابع قائلاً إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بشكل دؤوب لوضع حد للظواهر والممارسات التي تتسم بالعنصرية وإلحلال السلام والأمن والاحترام والتسامح، وذلك بالقضاء على الفقر وتردي الأحوال وجعل التقدم والتنمية حقيقة واقعة للجميع عن طريق إقامة نظام دولي عادل ومنصف. فلا بد من استخلاص العبر من الماضي واتخاذ تدابير لمواجهة المآسي التي يعاني منها بعض الشعوب.

١٦ - واستطرد قائلاً إن العراق يعاني من العديد من أشكال التمييز المتصل بظواهر كالظلم والحرمان. فالحصار الاقتصادي الكامل المفروض على الشعب العراقي منذ ما يزيد على ١١ عاما والعدوان العسكري المستمر هما مثال واضح على الموقف العنصري الذي ولّد البغضاء له وأدى إلى عملية إبادة جماعية أودت بحياة ما يزيد على مليون عراقي. وفي فلسطين المحتلة، ترتكب قوات الاحتلال الإسرائيلية جرائم ضد الإنسانية منذ عام ١٩٤٨ على مرأى من العالم بأسره وهي مسؤولة عن أبغض أشكال العدوان والتمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وتتمثل في قتل المدنيين، وخاصة الأطفال، وعزل المدن والقرى، وفرض الحصار الاقتصادي، وتدمير المنازل والمحاصيل، وغيرها من الممارسات اللاإنسانية التي يجب إدانتها كما فعل المجتمع

يساعد الصندوق الوطني للديمقراطية الكوبيين السود على تحقيق الانتقال السلمي إلى الديمقراطية. وفي مناطق أخرى في أمريكا اللاتينية، تقدّم وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ما يقارب المليون دولار إلى معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان من أجل تنفيذ برامج تعزز الوئام العرقي والإثني. وفي أفريقيا، استخدم مشروع المصالحة في منطقة البحيرات الكبرى في مجالي العدالة والصحافة ووسائل الإعلام والعملية القضائية لتعزيز التفاهم وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وأوضح أن الولايات المتحدة، بوصفها أحد الموقعين على اتفاقات باريس، تستثمر ٢٥ مليون دولار في إقامة مؤسسات ديمقراطية متينة في كمبوديا. وفي أفغانستان، حيث أدى استبعاد شرائح هامة من السكان إلى الجمع الفتاك بين التطرف الراديكالي والإرهاب اللذين يشهدهما البلد حاليا، من الضروري وضع حد للاضطهاد وتشكيل حكومة على قاعدة عريضة تمثل مختلف شعوب البلد وتحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

٢١ - وأضاف قائلاً إنه لا يمكن ترك الاستراتيجيات المطبقة لمحاربة العنصرية دون متابعة، مهما كانت ناجحة. فالديمقراطية وسيادة القانون لا تشكلان علاجاً تلقائياً وحصينا للصراع العرقي والفرقة، بل إنهما أداتان ديناميكيتان ومتشعبتان يتعيّن تقييمهما ورصدهما باستمرار. ولن يتسنى القضاء على العنصرية في جميع أرجاء العالم إلا عن طريق الحوار الحر والمفتوح. وأبرز أنه يتعيّن في الوقت نفسه الإقرار بأنه لا يمكن تغيير مجرى التاريخ. فمع أن الولايات المتحدة لم تبد رغبة في تقديم دعمها الكامل للمؤتمر العالمي ولم تعتمد وثيقته الحتمية، فإن التزامها بأهداف المؤتمر لا لبس فيه ولا إهمام ولا ينبغي الشك فيه. وعلى كل بلد أن يراجع ماضيه ليتعلّم منه ويستخرج العلاج الفعال على الصعيد الوطني. لذا، ستواصل الولايات المتحدة استخدام أفضل الوسائل المتاحة لها - الديمقراطية والتعليم وسيادة القانون -

عن انتمائهم العرقي أو الإثني أو الديني. وأوضح أنها اتّبعَت في سبيل ذلك نهجاً يستند إلى الديمقراطية والتعليم وسيادة القانون، وهو ما توصي به البلدان الأخرى، وأنها انتهجت عملية مستمرة من الإصلاح التشريعي تضمنت إدخال تعديلات عديدة على دستورها واعتماد إطار تنظيمي.

١٩ - وتابع قائلاً إن الولايات المتحدة نجحت في خلق مجتمع غني بتنوعه يتيح فرصاً لا حد لها لأناس ينتمون إلى جميع الأعراق والإثنيات والمعتقدات الدينية. ومع ذلك، لا تزال الطريق طويلة. فالعديد من المجتمعات المحلية تعاني من الانقسام بسبب الجهل والخوف اللذين خلفهما الفصل العنصري، ولا تزال ثمة فوارق في التعليم والدخل بين مختلف فئات السكان. ولفت الانتباه إلى أن تصميم الولايات المتحدة على التغلب على الانقسامات والفوارق بغية قيام اتحاد يتسم بمزيد من الكمال لن يفتر بسبب الحرب على الإرهاب. ففي أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، توحد الأمريكيون الذين ينتمون إلى جميع الأعراق والإثنيات والمعتقدات الدينية لحماية حقوقهم الإنسانية وحرّياتهم الجوهرية وقيمهم الأساسية. وتعمل الحكومة الاتحادية، بالتعاون مع حكومات الولايات والمجتمع المدني، لكفالة عدم استهداف أي شخص أو اضطهاده بسبب انتمائه العرقي أو الديني أو القومي. وقد أبرز الرئيس هذا الالتزام بزيارة أحد المساجد والاحتفال بشهر رمضان في البيت الأبيض بصحبة مجموعة كبيرة من رجال الدين المسلمين. فأولئك الذين يسعون إلى تقويض التنوع العظيم الذي يتسم به المجتمع الأمريكي لن ينجحوا إلا في تعزيز وحدته.

٢٠ - وأردف قائلاً إن التزام الولايات المتحدة بمحاربة الصراع العرقي والإثني تجلّى في الخارج أيضاً. ففي منطقة البلقان، تروج الولايات المتحدة لمسلسل تلفزيوني يدعو إلى التسامح وتسوية الصراعات بعيداً عن العنف. وفي كوبا،

لكفالة تغلب العدالة على العنصرية في جميع مظاهرها وحيثما وجدت.

٢٢ - السيد أموروس نونيز (كوبا): تكلم ممارسا حق الرد ومشيرا إلى التعليق الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة بشأن التعاون من جانب إحدى الوكالات الاتحادية مع قطاعات معينة من الشعب الكوبي. فقال إن وفده لا يعتقد أن ذلك التعاون يشكل إسهاما في محاربة العنصرية لأن التاريخ يثبت عدم قيام عنصرية مؤسسية في كوبا. ويتعين على البلدان التي تعاني فعلا من مشاكل داخلية خطيرة من ذلك النوع أن تبذل كل ما في وسعها للقضاء عليها. علاوة على ذلك، فإن المؤتمر الدولي دليل على وجود منتديات دولية لمناقشة هذه المسألة، ويجب على جميع البلدان، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، أن تزيد مشاركتها في هذه المنتديات وتعاونها معها بغية تعزيز التعاون الدولي في هذا الصدد.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.